

رابعاً : أثرُ صُدُور تشريعات الحُدُود
عَلَى السُّلُوكِ الاجْتِمَاعِيِّ للأفراد في لِيَبِيَا

تَقْرِيرُ الدَكْتُورِ مُحَمَّدٍ نِيَّازِي حَتَّاتَه
استاذ القانون بكلية اللغة العربية والدراسات الاسلامية
بجامعة قاريونس (فرع البيضاء)

أثر تشريعات الحدود في سلوك الأفراد

شرفني أن تطلب مني الجمعية الجنائية لكلية الحقوق بجامعة قاريونس المساهمة في أعمال ندوة تشريعات الحدود التي تعقد في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أبريل ١٩٧٦ م . ، وذلك بإعداد تقرير عن الأثر الذي أحدثته تشريعات الحدود في السلوك الاجتماعي للأفراد داخل ليبيا بالنسبة للجرائم التي اشتملت عليها هذه التشريعات ، وكذلك التطبيق القضائي لها .

وقد ورد لي بتاريخ ١٩ - الجاري (أبريل) إحصاءات رسمية واردة من وزارتي الداخلية والعدل بطرابلس ، أرسلتها إلي الجمعية تنطوي على البيانات الآتية :

أولاً : بيانات وزارة الداخلية

تنطوي على ثلاثة تقارير عن حالة الجريمة منذ عام ١٩٧١ م حتى عام ١٩٧٤ م وكشف عن جرائم سنة ١٩٧٥ م ، وتشتمل تلك التقارير وهذا الكشف على الإحصاء التقليدي الذي يصدر دورياً كل عام عن الجرائم ، وليس من بينها جرائم الحدود (وهي حد السرقة وحد الحراة وحد الزنى وحد القذف وحد شرب الخمر) وإنما تتضمن فقط مجموع الجناح ضد الأموال ، ومجموع الجنايات ضد الأموال ، وكذلك جرائم الواقعة ، وهتك العرض ، والسرقة بإكراه والسرقة بكسر ، والسرقات الأخرى ، وسرقة السيارات للاستعمال المؤقت وسرقة الحيوان .

وورد أيضاً من وزارة الداخلية بيان عن قضايا الخمر المحررة سنة

١٩٧٥ م.

ثانياً : بيانات وزارة العدل :

تنطوي على عدد الدعاوى التي قدمت عن حد السرقة وحد الزنى ، وحد شرب الخمر ، وما صدر فيها من أحكام بالإدانة ، وما قدم فيها من طعون ، وذلك في مراقبات طرابلس وبنغازي والخليج ودرنة والخمس وسبها ، ولم يرد شي عن المراقبات الأخرى ، كما لم تتضمن البيانات الفترة التي وقعت فيها هذه الجرائم ، الأمر الذي يجعلنا نرجح أن البيانات قد تضمنت ما قدم من دعاوى منذ صدور التشريعات الخاصة بكل حد على حدة .

تاريخ صدور تشريعات الحدود

من المعروف أن تشريع حد السرقة والحراقة قد صدر في ١١ أكتوبر / ١٩٧٢ م ، وتشريع الزنى في ٢ أكتوبر ١٩٧٢ م وتشريع حد القذف في ١٦ سبتمبر / ١٩٧٤ م وتشريع حد شرب الخمر في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٤ م.

وواضح أن هذه التشريعات لم يمض على تطبيقها إلا سنة أو ستان أو ثلاثة على الأكثر ، وهي فترات لا تكفي عادة لقياس الأثر المترتب على ضرورة مثل هذه التشريعات ، إذ إنه من المعروف أن المجرمين لا يترددون في ارتكاب الجرائم أو يكفون عنها إلا بعد أن يقطع التشريع الخاص بها مرحلة من التطبيق تتأكد فيها هيئته بصدور العقوبات الرادعة بعد استكمال مراحل الطعن في الأحكام وصيرورتها نهائية وداخلة في مرحلة التنفيذ .

الإحصاء الجنائي الحالي

إذا رجعنا إلى الإحصاء الجنائي الحالي الذي يصدر عن وزارة الداخلية تحت إسم « إحصائية الجرائم » أو إسم « تقرير عن حالة الجريمة » نجد أن هذا

الإحصاء لم يزل يسلك الأسلوب التقليدي في إحصاء الجرائم ، أي أنه لم يزل يسمي الجرائم طبقاً للتسميات الواردة عنها في قانون العقوبات ولم تدخل في هذا الإحصاء جرائم الحدود باعتبارها جرائم جديدة ذات تعريف خاص ، فليس في هذا الإحصاء جريمة حد الزنى أو الحراة أو القذف أو شرب الخمر ، مع العلم أن هذه المسميات الجديدة ، التي تضمنتها تشريعات الحدود ما هي إلا جرائم محدودة العناصر والأركان تغطي جزءاً من الجرائم التقليدية التي يتضمنها الإحصاء الحالي ، وكان يحسن أن يرد لها إحصاء خاص ، يمكن مع مرور السنين مقارنته عاماً بعد عام حتى يمكن معرفة ما إذا كانت جرائم الحدود تتزايد أو تتناقص ، وحتى يمكن قياس أثر تشريعات الحدود على الجريمة

تقدير الإحصاء المعروض في هذا البحث

فلنا أن ما قدم من إحصاء في هذا البحث لا يعدو أن يكون نوعين :

النوع الأول : إحصاء عن الجرائم بمسمياتها التقليدية في قانون العقوبات ، وبمقارنة هذا الإحصاء في السنوات ١٩٧١ م إلى ١٩٧٥ م . لا يمكننا معرفة إتجاه جرائم الحدود زيادة أو نقصاناً . .

النوع الثاني : إحصاء عن جرائم الحدود في السرقة والزنى وشرب الخمر ، ولكن هذا الإحصاء قد خلا من المقارنة في خلال السنوات التالية لصدور تشريعات الحدود ، ثم إنه إحصاء لم يفرق بين حد السرقة وحد الحراة مع أنهما جريمتان متميزتان لا يجوز الخلط بينهما ، بل أن هذا الإحصاء قد خلا من حد القذف أيضاً . .

دلالة الإحصاء المعروض في البحث

يمكن أن تستنبط بعض النتائج من تحليل الإحصاء المعروض في هذا البحث ، ولكنها نتائج تحتاج إلى الحذر في تقديرها ، ويمكن تصنيف هذه النتائج

إلى قسمين على الوجه الآتي :

القسم الأول : ويشمل النتائج المستنبطة من تحليل إحصاء حد السرقة
الزنى . . . وحد شرب الخمر كما وردت في الإحصاء المعروض وذلك على
الآتي :

أ - تقع معظم جرائم هذه الحدود في مراقبة طرابلس . ثم مر
بنغازي ، وتقل في غيرها من المراقبات فقد وقع من جرائم حد السرقة
طرابلس ، ٢٣ في بنغازي ، ٨ في درنة ، ٦ في سبها ، ٤ في الخمس واح
الخليج . .

ووقع من جرائم حد الزنى ١١٤ في طرابلس ، ٥٥ في درنة ،
بنغازي ، ١٧ في سبها ، ٩ في الخليج ، ٦ في الخمس . ووقع من جرائم
الشرب ١١٠٣ في طرابلس ، ٣٠٦ في بنغازي ، ١٢٦ في الخليج ، ٠٤
درنة ، ٧٩ في سبها ، ٣٠ في الخمس . ومما يلاحظ أن جرائم حد الزنى في
يزيد عن ضعفه في بنغازي .

ب - صدرت أحكام كثيرة بالإدانة في جرائم الحدود فكان عدد الأ
بالإدانة في طرابلس ١٦ في السرقة ، ٣٤ في الزنى ، ٩٥٧ في الخمر ، وكاد
الأحكام بالإدانة في بنغازي ٢٥٣ في الخمر ، ولم يحكم بالإدانة في السرقة و
وكان عدد الأحكام بالإدانة في درنة ٨ في السرقة ، ١٩ في الزنى ،
الخمر . . . الخ .

ومما يلاحظ أن القضاء في بعض المراقبات يعجل بالحكم في قضايا الحدود
يبطئ القضاء في مراقبات أخرى .

ج - ليست نسبة الطعن في الأحكام بالإدانة في جرائم الحدود كبيرة ،
طرابلس مثلاً لم يطعن إلا في ٤ أحكام . . . من ١٦ حكماً بالإدانة في السرقة
ولم يطعن إلا في ١٥ حكماً من ٣٤ حكماً بالإدانة في الزنى ، غير أن ذلك
اتجاهاً عاماً في كل المراقبات ، ففي مراقبة درنة مثلاً طعن في الأحكام

الصادرة بالإدانة في السرقة ، وطعن في ١٤ حكماً من ١٩ حكماً صادرة بالإدانة في الزنى ، بينما لم يطعن إلا في ثلاثة أحكام فقط من ٩٦ حكماً بالإدانة في شرب الخمر ...

د- على الرغم من الشروط التي لا يتحقق ثبوت جرائم الحدود إلا بها ، وعلى الرغم من القيود المفروضة على إقامة الدعوى الجنائية بالنسبة لها ، فإن هنالك الكثير من جرائم الحدود قد ثبت وقوعها ورفعت الدعوى عنها وحكم فيها بالإدانة ...

وقد كان هنالك جانب من الرأي بأن من الصعب ثبوت بعض جرائم الحدود ، كحد الزنى أو السرقة ، ولكن الواقع يدحض هذا الرأي فقد وقعت جرائم هذه الحدود مستكملة العناصر القانونية وثبتت في حق مرتكبيها !

ولا شك أن استمرار ثبوت مثل هذه الجرائم والحكم عليها بالإدانة سيكون ذارداً فعل كبير لدى من يفكر في ارتكابها في المستقبل ، فالعبرة دائماً ليست بصدور تشريع يعاقب على جريمة معينة وإنما العبرة بتطبيق مثل هذا التشريع وإشعار المجرمين بتنفيذ العقوبات المحكوم بها بناء عليه ، إن المجرمين يتباطئون في العلم بالقانون الجديد ولكنهم سرعان ما ينتبهون إلى الأحكام الصادرة بناء عليه عندما يرون العقوبة تصيب البعض منهم ، وهنا يكون للقانون الأثر الرادع في نفوسهم .

هـ- لم يرد في الإحصاء المعروض في هذا البحث أية إشارة إلى تنفيذ عقوبة قطع اليد أو الرجل ، ويغلب أن مثل هذه العقوبة لم توقع بعد في أية جهة من الجمهور العربية العربية الليبية . على الرغم من صدور أحكام بها ، وربما كان ذلك راجعاً إلى عدم صيرورة هذه الأحكام نهائية إذ تنص المادة « ١٨ » من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ م . بشأن حدي السرقة والحراقة بضرورة عرض الأحكام الصادرة بقطع اليد أو الرجل أو كليهما على محكمة النقض في مدى أربعين يوماً من تاريخ الحكم ، على أن تفصل محكمة النقض في القضية قانوناً ، وموضوعاً ، ويكون هذا الحكم هو الحكم النهائي ..

والمفهوم أن من شأن هذا الإجراء تأخير صدور الحكم النهائي .
أن حصول قطع اليد أو الرجل فعلاً ، سيكون ذا دور كبير يفيق على أثره
الذين تحدثهم نفوسهم بإرتكاب جريمة السرقة أو الحراقة . .

و - مما يسترعي الانتباه أن الخمر لم تزل تدخل بلاد الجمهورية
الليبية . . بكثرة على الرغم من شدة العقوبة عليها في حد الخمر ، فقد
ضبط من قضايا الخمر ١٣٩٦ قضية . . في عام ١٩٧٥ م . وهو . الع
مباشرة لصدور قانون حد شرب الخمر ، بل ان عدد المتهمين في هذه الق
وصل إلى ٢٣١٧ متهماً ، وكان عدد المضبوط من زجاجات الخمر ٧
زجاجة ، بل أن عدد معامل تقطير الخمر التي ضبطت بلغ عشرة معامل
ومن المعروف أن إنتاج الخمر قضية ذات خطورة جسيمة ، إذ إن
هذه الخمر تكون أكثر فتكاً بشاربها (يراجع في ذلك الجدولان رقم
« ٢ » . .

القسم الثاني :

ويشمل النتائج المستنبطة من تحليل إحصاء الجرائم التقليدية
الاتصال بجرائم الحدود ، وهي الجرح ضد المال ، والجنايات
المال ، والمواقعة بغير الرضا ، وهتك العرض بغير الرضا ، وال
بالإكراه ، والسرقه بالكسر ، والسرقات الأخرى ، وسرقه السيارات للإست
المؤقت ، وسرقه الحيوان

والمفهوم أن كل مجموعة ذات طبيعة واحدة من الجرائم تتجه اتجاهاً واحداً
نحو الزيادة أو نحو النقصان ، فالعوامل التي تؤثر في الإجرام عادة يكون نأث
واحداً بالنسبة لكل مجموعة من الجرائم ذات طبيعة واحدة ، فإذا كانت هن
عوامل تؤثر بالزيادة في جريمة هتك العرض مثلاً نجد أن جرائم الزنى والف
الفاضح وغيرها من الجرائم ذات الطبيعة الجنسية تتجه نحو الزيادة . . .

وإذا كانت هنالك عوامل تؤثر بالنقصان في جريمة السرقة من المنازل مثلاً ،
أو السرقة من الطريق العام نجد أن النقصان يصيب أيضاً كل جرائم السرقة
الأخرى لأنها جرائم متماسكة ذات طبيعة واحدة تخضع لذات العوامل . . .

ولكن ينبغي أن نذكر أيضاً أن الزيادة في الجرائم أو نقصانها لا تتأثر بعامل
واحد فقط ، إنما تتأثر بمجموعة عوامل تتفاعل معاً في إحداث هذه الجريمة ،
وكذلك إذا قلنا أن عاملاً معيناً مما يؤثر في الجريمة بالنقصان قد تحقق ، ومع ذلك
لم تنقص الجريمة ، فليس معنى ذلك مباشرة أن هذا العامل قد فقد فاعليته في
إحداث النتيجة المرجوة ، إذ قد تكون هنالك عوامل أخرى مضادة تزن في
فاعليتها أكثر مما يزن ذلك العامل المعين في فاعليته . .

ومع ذلك إذا رجعنا إلى الإحصاء التقليدي للجرائم « كما هو مشار إليه في
الجدول رقم « ٣ » نجد ما يأتي :-

أ - تتزايد الجرائم ضد الأموال بصفة عامة سواء أكانت من الجنح أو
الجنايات ، وسواء أكان ذلك قبل صدور تشريع حد السرقة والحراقة سنة
١٩٧٢ م. أو بعده . فنجد الجنح ضد الأموال تتقل من ٩٥٧٤ سنة ١٩٧٠ م.
إلى ١٠٧٢٠ سنة ١٩٧١ م. ، إلى ١١٦٣٢ سنة ١٩٧٢ ، إلى ١٠٤٥٣ سنة
١٩٧٣ ، إلى ١١٤٥٠ سنة ١٩٧٤ ، إلى ١٢٢٨٦ سنة ١٩٧٥ م.

ونجد . . الجنايات ضد الأموال أيضاً قد قفزت من ١٦٥ جناية إلى
١٣١ ، ثم ٢٤١ ، ثم ١٩٢ ، ثم ٢١٣ ، على التوالي في السنوات المشار
إليها . . . وإذا اخترنا بعض الجرائم المعينة بذاتها من جرائم الأموال ذات
الاتصال المباشر بحدي السرقة والحراقة كجريمة السرقة بالإكراه ، والسرقة بالكسر
والسرقات الأخرى ، وسرقة السيارات للإستعمال المؤقت ، وسرقة الحيوان . . ،
نجد أيضاً أن هذه الجرائم في تزايد مستمر ، فالسرقة بالإكراه تقفز من ٢٧ جريمة
عام ١٩٧٠ م إلى ٧٠ جريمة عام ١٩٧٥ م ، والسرقة بالكسر تقفز من ٧٥٤ جريمة
عام ١٩٧٠ م ، إلى ١٢١٤ عام ١٩٧٥ م ، والسرقات الأخرى تقفز من ٣٣٠٩

جريمة عام ١٩٧٠ م ، إلى ٤٨٩٨ جريمة عام ١٩٧٥ م ، وسرقة السي
للإستعمال المؤقت تقفز من ٤٨٠ جريمة عام ١٩٧١ م ، إلى ٧٩٠ عام ٧٥
وسرقة الحيوان تقفز من ١٩ جريمة عام ١٩٧٠ إلى ٧٠ جريمة عام ٧٥
والسرقة بالكسر تقفز من ٧٥٤ جريمة عام ١٩٧٠ م ، إلى ١٢١٤ عام
م ، والسرقاا الأخرى تقفز من ٣٣٠٩ جريمة عام ١٩٧٠ م ، إلى ٤٨٩٨
عام ١٩٧٥ م ، وسرقة السيارات للإستعمال المؤقت تقفز من ٤٨٠ جريمة
١٩٧١ م ، إلى ٧٩٠ عام ١٩٧٥ م ، وسرقة الحيوان تقفز من ١٩ جريمة عام
إلى ٧٠ جريمة عام ١٩٧٥ م

ب - تتزايد جرائم الواقعة بغير الرضا وجرائم هتك العرض بغير
أيضاً ولو أن التزايد في جرائم الواقعة ضئيلاً . .
فجرائم الواقعة زادت من ٣٢٩ جريمة إلى ٣٥٨ ، ثم ٤١٩ ، ثم ٥٠٠
ثم ٣٣٤ جريمة في السنوات من ١٩٧١ م إلى ١٩٧٥ م ، وزاد هتك العرض
٣٧٩ ، سنة ١٩٧٤ م إلى ٤٦٤ سنة ١٩٧٥ . . وذلك مع العلم بأن قانون
الزنى قد صدر في سنة ١٩٧٣ م . .

فإذا كانت جرائم السرقات والجرائم الجنسية بوجه عام تتجه نحو الز
على الرغم من صدور قانون حد السرقة والحراة وقانون حد الزنى ، فهل ي
ذلك أن مثل هذه القوانين فقد أثرها . .

للإجابة على ذلك ينبغي أن نعيد مرة أخرى أن عوامل زيادة أو نقص
الجرائم مختلفة ومتعددة ، ولا يمكن الربط بين زيادة أو نقصان مجموعة جرا
معينة وبين عامل واحد فقط من العوامل المؤثرة فيها ، وإلا كانت النتيجة
نصل إليها خاطئة

ومن هنا كان من الضروري أن توضع خطة للبحث العلمي لدراسة تط
الجريمة بالتفصيل وخصوصاً جرائم الحدود . . منذ صدور القوانين الخاصة بها
وأن يفرد لهذه الجرائم على حدة جانب خاص في الإحصاء الجنائي ، وأن يغط
هذا الجانب كل مراحل جرائم الحدود . . منذ تحقيقها حتى تنفيذ الأحكام
الصادرة فيها . .

« الخلاصة »

إن المادة المعروضة في هذا البحث لا تسعف في قياس تطور السلوك الاجتماعي إزاء جرائم الحدود أو إزاء الجرائم المرتبطة أو المتصلة بها ، وذلك لسببين : -

أولهما :

عدم مرور الوقت الكافي بعد صدور قوانين الحدود مما يسمح بتغيير مسار الجريمة بتأثير هذه القوانين . . .

ثانيهما :

عدم متابعة تطور الجريمة من زاوية جرائم الحدود والجرائم المتصلة بها وعدم إفراد جانب خاص بها . . في الإحصاء الجنائي السنوي الذي يصدر عن وزارة الداخلية أو غيرها . . وذلك مع الاعتراف بأنه في حالة مرور الوقت الكافي ومع تخصيص إحصاء لجرائم الحدود ، فإن الأمر لم يزل يحتاج إلى دراسة شاملة لكافة العوامل الأخرى المؤثرة في الجرائم ذات الإلتصال بجرائم الحدود حتى لا يقتصر الأمر على بحث عامل واحد وهو عامل تشريعات الحدود ، فتكون النتيجة المستخلصة غير مقبولة .

والله ولي التوفيق . . .

د . محمد نيازي حتاته

« أستاذ القانون بكلية اللغة العربية

والدراسات الإسلامية - البيضاء »

٢٣ ربيع ث / ١٣٩٦ هجرية

٢٣ أبريل / ١٩٧٦ ميلادية

الجدول رقم « ١ »

إحصاء بعض جرائم الحدود في الجمهورية العربية الليبية (بناء على بيانات وزارة العدل).

مراقبة سبها	مراقبة المفيس	مراقبة درنه	مراقبة الخليج	مراقبة بنغازي	مراقبة طرابلس	الدعوى والأحكام والظعون	
٦	٤	٨	١	٢٣	٥٤	الدعوى المقدمة.	حد السرقه
١	٢	٨	صفر	صفر	١٦	الأحكام بالإدانة.	
صفر	٢	٨	-	-	٤	الظعون في أحكام الإدانة	حد الزنى
١٧	٦	٥٥	٩	٢٣	١١٤	الدعوى المقدمة	
٥	٢	١٩	صفر	صفر	٣٤	الأحكام بالإدانة	حد الزنى
٢	صفر	١٤	-	-	١٥	الظعون في أحكام الإدانة	حد شرب الخمر
٧٩	٣٠	١٠٤	١٢٦	٣٠٦	١١٠٣	الدعوى المقدمة	
٦٧	١٧	٩٦	٣٤	٢٥٣	٩٥٧	الأحكام بالإدانة	

جدول رقم « ٢ »
قضايا الخمر خلال عام ١٩٧٥ م في ج.ع.ل
« بيانات وزارة الداخلية »

أنواع الخمر المضبوطة			عدد المتهمين . . .	عدد القضايا
معامل تطهير . . .	مخارجة خمر أخرى	زجاجة ويسكي		
١٠	١١٧٨٢	١٨٢٥	٢٣١٧	١٢٩٦

الجدول رقم « ٣ »

- ١ - الجنح والجنايات ضد المال في ج.ع.ل (١٩٧٠م - ١٩٧٥م)
- ٢ - جرائم الواقعة بغير الرضا وهتك العرض بغير الرضا والسرقات في نفس المدة

« بيانات وزارة الداخلية »

نوع الجريمة	سنة ١٩٧٠م	سنة ١٩٧١م	سنة ١٩٧٢م	سنة ١٩٧٣م	سنة ١٩٧٤م	سنة ١٩٧٥م
جنح ضد الأموال	٩٥٧٤	١٠٧٢٠	١١٦٣٢	١٠٤٥٣	١١٤٥٠	١٢٢٨٦
جنايات ضد الأموال	١٦٥	١٣١	٢٤١	٢٤٧	١٩٢	٢١٣
المواقعة بغير الرضا	-	٣٢٩	٣٥٨	٤١٩	٣٥٠	٣٣٤
هتك العرض بغير الرضا	-	-	-	-	٣٧٩	٤٦٤
سرقة بالاكراه	٢٧	٢٦	٨٦	٦٩	٦٢	٧٠
سرقة بالكسر	٧٥٤	٧٢٧	١٠٥٩	١٠٠٩	٩٢١	١٢١٤
سرقات أخرى	٣٣٠٩	٣٠٧٥	٣٥١٩	٣٦١٩	٤٥٠٠	٤٨٩٨
سرقة سيارات للاستعمال المؤقت	-	٤٨٠	٥١٠	٣٧٨	٥٤٧	٧٩٠
سرقة حيوان	١٩	٤٩	٨٢	٦٧	٦٥	٧٠